البنك الدولي والحكومة اليمنية تعاون مستـــمـــــــــــر وشراكة مثمرة للنهوض بالقطاع السمكي

المشروع الخامس للبنك الدولي في القطاع السمكي ساهم في تحسين جودة الأسماك و تسويقها

البنك الدولي يشارك في تمويل المشاريع التطويرية للقطاع السمكي منذ أكثر من 30 عاماً

لعب البنك الدولي على مدى عقود دورا مهما في بناء شراكة تنموية حقيقية مع الحكومة اليمنية نفذت بموجبها العديد من المشاريع التنموية المشتركة في قطاعات مختلفة .. وقد حظي القطاع السمكي كغيره من القطاعات الأخرى باهتمام البنك الدولي من خلال تمويل تنفيذ العديد من المشاريع المهمة التي من شأنها النهوض بهذا القطاع الاقتصادي المهم، وكان آخرها مشروع إدارة المصائد البحرية والمحافظة عليها الذي يتم الانتهاء من تنفيذه مع نهاية الشهر الجاري ديسمبر 2013م ، لتبدأ بعده مرحلة جديدة من التعاون المستقبلي في احد أهم قطاعات التنمية الواعدة. صحيفة (14أكتوبر) التقت بالقائمين على المشروع من الجانبين (البنك الدولي و الحكومة اليمنية) وبعض المستفيدين منه وتعرفت من خلالهم على مختلف الجوانب المتعلقة بالمشروع ومستوى النجاح الذي حققه وأثره على تطوير القطاع السمكي في بلادنا وخدمة المجتمع .. فإلى التفاصيل:-

< استطلاع / بشير الحزمي

الإصلاحات التي تم تنفيذها في القطاع السمكي ستكون أحد العوامل المشجعة لاستمرار دعم البنك الدولي

في البداية يقول وزير الثروة السمكية المهندس عوض سعد السقطري أن البنك الدولي يعتبر الشريك الأساسي للقطاع السمكي وعلاقتنا به ممتازة ، وتجري بشكل دوري مباحثات ولقاءات رسمية مع البعثات الزائرة والمسئولين في البنك على المستوى القطري والإقليمي والدولي للبنك الدولي تناقش فيها السبل المثلى لإدارة القطاع وتطوره وتحسين أدائه والاحتياجات المطلوبة للقطاع . ويشارك البنك الدولي في تمويل المشاريع التطويرية للقطاع السمكي لأكثر من 30 عاماً كونه من القطاعات الواعدة ويساهم بشكل كبير في الأمن الغذائي وخلق فرص عمل أكثر في المجتمعات السمكية الساحلية والتخفيف من الفقر كما يساهم في رفد الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة حيث تشكل الصادرات السمكية ما نسبته 30 % من إجمالي الصادرات اليمنية إلى الدول المجاورة وأوروبا واسيا وغيرها .

وأعرب السقطري عن شكره للبنك الدولي لدعم للقطاع السمكي خلال السنوات الماضية .

وقال: نعتقد بان البنك الدولي سيواصل هذا الدعم والتعاون والشراكة في المستقبل وتمويل مشاريع البنية التحتية السمكية مثل أنشاء موانئ سمكية وكواسر الأمواج والألسنة البحرية والتي ستساعد بشكل كبير في تطوير البنية التحتية السمكية وتسهيل عمليات الإنتاج والتصدير وإدارة الموارد السمكية بشكل أفضل وعدم تجاوز السقوف المحددة للاصطياد من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى وبما يؤدي إلى المحافظة على الموارد السمكية وفي إطار هذا التوجه لقد ابلغنا من خلال استقبالنا لبعثة البنك الدولي لمراجعة مشروع إدارة المصائد السمكية والمحافظة عليها عن عزم البنك لتنظيم ورشة إقليمية في اليمن خلال شهر ديسمبر الجاري لمناقشة أولويات احتياجات القطاع السمكي وتمويليها .

تحسين الإدارة وإعادة الهيكلة

وأوضح السقطري أن مهام وأهداف مشروع إدارة المصائد السمكية والمحافظة عليها (مشروع الأسماك الخامس) واسعة من أهمها تحسين الإدارة وإعادة هيكلة القطاع السمكي وبما ينسجم مع توجهات حكومة الوفاق الوطني في إجراء الإصلاحات الهيكلية .

وأشار الى أنه تم إنجاز الكثير في هذا الاتجاه حيث قام المشروع بإجراء الدراسات التفصيلية للوضع الراهن للقطاع السمكي ومهامه واختصاصاته المستقبلية والتحديات التي تواجه أنشطته الإدارية ، وقد قدمت الشركة الاستشارية المكلفة بإعداد الدراسات الهيكلية للقطاع السمكي التوصيات والمقترحات التي تفضي إلى الحد من المركزية ونقل الصلاحيات إلى المحافظات السياحية على أساس اللامركزية في الإدارة والتنظيم وعلى أن تكون مهام ديوان الوزارة الإشراف والتخطيط والمراقبة وإعداد التشريعات واللوائح المنظمة لإدارة الموارد السمكية والمحافظة عليها وتنفيذا لذلك تم إنشاء أربع هيئات مصايد سمكية في كل من البحر الأحمر وتشمل محافظات حجة والحديدة و تعز، وهيئة المصايد السمكية في خليج عدن وتشمل محافظات عدن و لحج و أبين ، و هيئة المصائد السمكية في البحر العربي وتشمل محافظات شبوة و حضرموت و أرخبيل سقطرى ، وهيئة المصايد السمكية في محافظة المهرة وتم تعيين رؤساء الهيئات ، وهي في بداية خطوتها الأساسية وتحتاج إلى دعم مادي وفني حتى تتمكن من تنفيذ مهامها الأساسية في إدارة المصايد السمكية والمحافظة عليها ، وقد تم قطع شوط كبير في اتجاه مشروع اللائحة التنظيمية لديوان والوزارة ومشروع تعديل قانون الصيد رقم (2) للعام 2006م والذي تم إعداده بما يتفق مع الإصلاحات المتجددة في القطاع السمكي ومن أهم انجازات المشروع الكبيرة إعادة تأهيل ميناء نشطون السمكي محافظة المهرة وميناء الخوبة السمكي في الحديدة واللذين يعتبران إضافة اقتصادية جديدة للقطاع السمكي.

خطوات قادمة وتعاون مستقبلي

وعن توجه الوزارة إلى الاستفادة من مخرجات المشروع بعد انتهائه وتحقيق الديمومة للاستفادة مستقبلا مما حققه قال وزير الثروة السمكية: لا ينتهي المشروع بمجرد انتهاء تنفيذ مكوناته حيث هناك مخرجات فنية وإدارية عديدة لابد من متابعتها والاستفادة منها على سبيل المثال قدم المشروع دراسات فنية متعددة في مجال إدارة المصائد السمكية وخاصة إدارة مورد الشروخ الصخري والحبار وأنواع أخرى من الأسماك السطحية والقاعية التجارية ولذلك سنواصل متابعتنا في تنفيذ توصيات الخبراء والاستشاريين في المشروع لما من شانه الحفاظ على مواردنا السمكية خلال تطبيق نظام التراخيص وعدم تجاوز السقوف المحددة لذلك.

وعن آفاق التعاون المستقبلي مع البنك الدولي قال السقطري : نتوقع استمرار دعم البنك الدولي للقطاع السمكي لكونه قطاعاً واعداً وحيوياً يمكنه أن يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي والمساهمة في تامين الغذاء والتخفيف من الفقر وهو ما يتفق مع سياسة البنك الدولي في دعم البلدان الفقيرة كما أن الإصلاحات التي تم تنفيذها في القطاع السمكي ستكون احد العوامل المشجعة لاستمرار دعم البنك الدولي في استكمال تنفيذها والنهوض بالقطاع السمكي لأخذ مكانته في الاقتصاد الوطني.

الحوكمة في قطاع الأسماك

من جانبها تقول مستشارة البيئة في مكتب البنك الدولي بواشنطن السيدة بانو ستلر والتي التقيناها خلال زيارتها إلى اليمن :

البنك الدولي يساند قطاع الأسماك في اليمن منذ فترة طويلة وقد سبق أن مول تنفيذ أربعة مشاريع وحاليا يتم تنفيذ المشروع الخامس في مجال الأسماك وهو مشروع إدارة المصائد البحرية والمحافظة عليها . وقد بني على الدروس المستفادة من المشاريع السابقة. ومشاريع البنك الدولي في قطاع الأسماك في اليمن تركز على البنية التحتية تحديدا، وأهمية هذا المشروع تنبع من انه يركز على مسألة إعادة الهيكلة وبناء القدرات والحوكمة في مجال قطاع الأسماك أكثر من تركيزه على البنية التحتية.

وأضافت بانو ستلر: اليمن لها ساحل كبير جدا وبالتالي الأسماك تعتبر ثروة مهمة جدا بالنسبة لليمن وهي المصدر الثاني بعد البترول بالنسبة لهذا البلد . وباعتبارها ثروة الأمة فأن تسمية وزارة باسم الثروة السمكية يعبر عن أهمية هذه الثروة. والمشروع الذي ينفذ حاليا كان قد بدئ العمل به في عام 2006، وبسبب الأحداث التي شهدتها اليمن قد توقف لمدة عامين. مع العلم أنه سينتهي في ديسمبر من العام الجاري 2013م، وبرغم الأوضاع، فقد أنجزت هذه المشاريع أشياء كثيرة جدا وبالتالي سيظهر هذا المشروع في نهايته أشياء جيدة.

■ عوض السقطري

■ عمر عوض صبيح

■ بانو ستلر

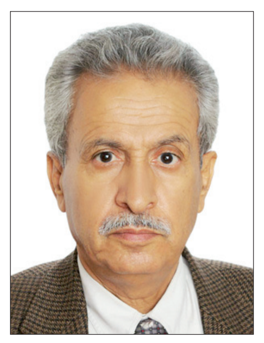
■ ناجي ابو حاتم

أربعة مكونات

وأشارت إلى أن مشروع إدارة المصائد البحرية والمحافظة عليها والذي يموله البنك الدولي بمبلغ 23.5 مليون دولار يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطوير قطاع الأسماك. ويتكون المشروع من العناصر التالية: أولاً: تعزيز دور وزارة الثروة السمكية ودعم قدرتها على إدارة الموارد وإجراء المزيد من البحوث الفاعلة في مجال الأسماك، إدارة الموارد وإجراءات تنظيم تفريغ الأسماك على مستوى المحافظة. ثانياً: دعم تحسين المرافق وإجراءات التفريغ في مواقع الإنزال السمكي لتجنب تدهور جودة الأسماك بسبب الظروف غير الصحية، والتأخير في الإنزال وإجراء المزاد العلني للأسماك في هذه المواقع، فضلا عن نقص كمية الثلج اللازمة للحفاظ على جودة الأسماك واستمرارها طازجة. ثالثاً: مساعدة التعاونيات على تعزيز المهارات الإدارية وتحسين قدرتهم على العمل والحفاظ على أصولها المادية. رابعاً: تزويد وزارة الثروة السمكية بدعم لآلية تنفيذ المشروع، ومساعدتهم في إجراء التحليل الفني والاقتصادي والحاجة للموانئ في المستقبل، ومواقع الإنزال على ممر قصيعر- المكلا- بير علي و ساحل البحر الأحمر.

ولفتت بانو ستلر إلى أن هذه المكونات تركز على إدارة الموارد السمكية ، الحوكمة ، الشفافية ابتداء من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي. وقد قام المشروع بإعداد مقترح حول إعادة هيكلة قطاع الأسماك، إعادة الهيكلة القطاعية التي تسمى بالإدارة وإعادة الهيكلة القطاعية لإدارة الأسماك. وقد اعد هذا المقترح فريق عمل متخصص، وبناء على هذا المقترح قامت وزارة الثروة السمكية بعدة تدخلات أولها تأسيس هيئة معنية بالأسماك، لأنه كما نعلم هناك تسع محافظات ساحلية فتم تأسيس أربع هيئات معنية بالأسماك تدير الثروة السمكية في المحافظات التسع. والمقترح المقدم من الفريق تمت الموافقة عليه من رئاسة الوزراء في نوفمبر 2012، وتم عقد ورشة عمل لمدة يومين في صنعاء لرفع الوعي في مجال الأسماك وقد حضرها رؤساء الهيئات التي تم تأسيسها ورؤساء الإدارات في هذه الهيئات وكثير من المعنيين في قطاع الأسماك. وقد كان الهدف منها رفع وعي المسئولين في قطاع الأسماك حول مسئولياتهم وأدوارهم في قطاع الأسماك وتعريفهم بالقوانين واللوائح، وكان الغرض من ذلك هو نقل الصلاحيات من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي (الهيئات التي تم تأسيسها) باعتبار أنها تقع ضمن المستوى المحلي.

تأهيل موانئ الصيد

وأوضحت بانو ستلر أن المشروع يركز على إعادة تأهيل موانئ صيد الأسماك حيث عمل المشروع على إعادة تأهيل ميناءين احدهما في المهرة وهو ميناء نشطون وقد اكتمل تماما. و تم تدشينه بعد أن استكمل العمل فيه في شهر ابريل الماضي، وثم تم تسليمه الى الهيئة المعنية بالأسماك التي انشئت مؤخرا. وتقوم وزارة الثروة السمكية باختيار مشغل له، أما الميناء الثاني فهو ميناء الخوبة في الحديدة والعمل جار فيه لإعادة تأهيله. ومن المقرر أنه قد تم الانتهاء من العمل فيه في شهر أكتوبر الماضي 2013م وسيتم أيضا اختيار مشغل له.

وقالت: أن المشروع وإلى جانب إعادة تأهيل موانئ الصيد، قام بإنشاء صالات تجميع وبيع الأسماك. وقد تم تسليمه إلى مشروع خاص بالبنك الدولي وهو تطوير مدن الموانئ. وقد عمل على بناء خمس عشرة صالة لتجميع وبيع الأسماك (أسواق حراج)، وأنشأ 19 مصنعاً للثلج ، وتجهيز ثلاثة طرقات فرعية تربط أسواق الحراج بالشوارع الرئيسية في المدن الساحلية التسع. وكان بناء هذه المصانع بناء على رؤى إستراتيجية ومعايير محددة، مؤكدة أن المشروع ساهم في تحسين جودة الأسماك عبر إعداد البنية التحتية لموانئ الصيد وبالتالي ساعد في عملية تسويقها.

وقالت: الآن وقبل إغلاق هذا المشروع سيتم التأكد من أن كل الأمور سليمة ويتم تسليم البنية التحتية والمنشآت التي تم إنشاؤها للسلطات المعنية. وقد تم إعداد عقود خاصة بإدارة صالات تجميع وتسويق الأسماك ومصانع الثلج التي أنشأها المشروع. وستتولى هذه الإدارة بالتعاون مع الجمعيات التعاونية السمكية إدارة مشتركة لشئون هذه المنشآت. فيما ستقوم السلطات المعنية وهي الهيئات المعنية بالأسماك والتي أنشئت مؤخرا بعملية الإشراف والمراقبة لعمل هذه المنشآت.

تطوير التعاونيات

وعن المكون المتعلق بتطوير التعاونيات قالت بانو ستلر أن المشروع قام بعمل دراسة لوضع التعاونيات السمكية و تصنيفها وتقسيمها حسب

←

عوض السقطري: البنك الدولي الشريك الأساسي للقطاع السمكي ونتوقع استمرار دعمه كونه قطاعاً واعداً وحيوياً

بانو ستلر : المشروع السمكي الخامس يركز على إعادة الهيكلة وبناء القدرات والحوكمة في قطاع الأسماك

الصيد الجائر واستنزاف المخزون السمكي من أكبر المشاكل التي تواجه القطاع السمكي في اليمن

عمر صبيح: المشروع نجح بنسبة تجاوزت 95 % و يعتبر من المشاريع الرائدة في الدول النامية

ناجي أبو حاتم : المشروع الخامس لم يكن تقليديا بل حمل أفكاراً جديدة

أخي المواطن ..
أختي المواطنة

حصن أطفالك ضد شلل الأطفال، ولتكتمل الوقاية ادع من حولك لتطعيم أطفاله..

الحملة الوطنية للتحصين ضد شلل الأطفال، (16 - 18 ديسمبر 2013م) من منزل إلى منزل لجميع الأطفال دون سن الخامسة بجميع محافظات الجمهورية، حتى لمن سبق تحصينه